

محمود عباس... ارحل

سيف دعنا *

«يا رب كفى حكماً مثقوبين»

مظفر النواب

جَرَّبَ هذا التميرين: لنفترض أن «منظمة التعاون الإسلامي»، التي يشبه اجتماعها الأخير مؤتمرات الحركة الصهيونية، قامت بعمل خبائي من الدرجة الأولى ووجهت دعوة إلى بنيامين نتنياهو أو أفيغدور ليرمان للإلقاء كلمة أمام اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في المنظمة، وهو أمر لم يعد مستبعداً في المستقبل. لنفترض، كذلك، أن نتنياهو (أو ليرمان) كان في قمة الوقاحة في كلمته ولغته ومطالبه. تخيل أوقح ما يمكن أن يقوله نتنياهو للعرب والمسلمين في اجتماع كهذا. أطلق لخبالك العنان. ولو لجأ نتنياهو للغة الصهيونية الاستعمارية الجلفة المعهودة، فإنه سيطلب العرب بالاستسلام، وسيتوعد المقاومة ويحمله مسؤولياً «الدمار» الذي سيلحق بالشعب الفلسطيني عقب كل عملية مقاومة. ولو طق «عرق الحياء» عنده فرما وعظ العرب عن محاسن التنسيق الأمني وأهميته، وربما تجرأ على ادعاء أن مصلحتهم تتطلب التنسيق الأمني معه. الآن، قارن كل ما تخيلت مع ما قاله محمود عباس في اجتماع منظمة التعاون الإسلامي في 18 حزيران الجاري. هل هناك اختلاف عما سمعناه من «رئيس» سلطة أوسلو؟ جَرَّبَ تميريناً آخر: تخيل أنك لا تزال تعيش في الثمانينيات من القرن الماضي، وأن هناك مناقشة محتدمة على قيادة «روابط القرى» العميلة التي أسسها الاحتلال. تخيل أيضاً أن أحد المتنافسين اليبائسين لهذا المنصب، المستعدين لقول وفعل أي شيء لتحسين شروط تنافسهم وإرضاء السيد الصهيوني، حظي «بشرف» مخاطبة ممثلين «عن شعب الله المختار» لتقديم برنامج عمله ومشروعه لقيادة روابط القرى وخدمة أسباده المستعمرين الصهاينة. أطلق

العنان لخبالك. الآن، قارن كل ما يمكن لك أن تتخيل من مواقف ساقطة لعميل روابط القرى مع ما قاله من يحمل القاب «رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير» و«رئيس دولة فلسطين» و«رئيس اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني» في كلمته أمام وزراء خارجية «منظمة التعاون الإسلامي». ما رأيك؟ تمرين أخير: لتعرف حجم الكارثة المتمثلة بأن يكون عباس في مواقفه المتعددة، قم بما يأتي. أولاً: اسمع، أو اقرأ، خطابه أمام «وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي» جيداً. ثانياً: بناءً على ما ورد في الخطاب، قم بتركيب صورة عن الشعب الفلسطيني كما يتخيلها عباس وكما ورد في خطابه. ثالثاً: قم بتقدير مدى احترام «رئيس» أوسلو لشعبه بناءً على تلك الصورة المتضمنة في الخطاب للشعب الفلسطيني. رابعاً: اقرأ ما كتبه زئيف جابوتنسكي، أحد أكثر عتاة الصهاينة تطرفاً وفاشية والأب الروحي لـ«الليكود»، في «الجدار الحديدي». خامساً: قم بتركيب صورة للشعب الفلسطيني كما يتخيلها جابوتنسكي في كتابه. سادساً: قارن بين الرأيين واستنتج من يحتقر الشعب الفلسطيني أكثر. لا نعرف إن كان عباس قد قرأ ما كتبه جابوتنسكي، لكننا نعرف أنها مصيبة أن يظهر جابوتنسكي الفاشي والعنصري وملمم بيغن ونتنياهو احتقاراً أقل للفلسطينيين من «رئيسهم». مصيبة أصلاً أن لنجأ إلى اقتباس أي صهيوني لتبيان مدى فداحة ما قاله عباس. لكن، لو استمع جابوتنسكي إلى ما قاله عباس، لاقبب له من كتابه ما يلي بالحرف. أولاً: إن «العرب ليسوا أغبياء»، وثانياً «ليسوا كلهم فاسدين يمكن شراؤهم»، ولذكركه ثالثاً أن «كل السكان الأصليين بقاومون الاستعمار»، ورابعاً إن الوصول «إلى اتفاق» بين العرب والصهاينة «مستحيل»، وخامساً إن الصهاينة يريدون كل شيء. حين تصبح أكثر الأدبيات الصهيونية فاشية بلحاناً ومعارناً لتقويم «الرئيس» وصلاحيته، فنحن أمام ما

هو أظف من نكبة 1948. ماذا فعلت بشعبك؟

عباس نكبتنا: ارحل

لسنا بحاجة لأي خيال، ولسنا حقاً بحاجة حتى لجردة حساب مع محمود عباس لنستنتج أن عليه الرحيل. فليس في سجل من يتربع اليوم على قيادة من كانت يوماً أهم منظمة ثورية في المنطقة حتى موقف واحد، واحد فقط، يُمكنه ادعاؤه كارث يستحق الاستذكار، أو الفخر به، أو ادعاء أن هذا الموقف يؤهله لأن يناقش على أي منصب في أي هيئة فلسطينية. كل ما في السجل مخجل في الحد

ارحل وخذ منسقيك الأهنيين وهيليشيات دايتون ومفاوضيك الكبير منهم والصغير

الأدنى، إذا استخدمنا رطانة من يعتبرون «الخيانة وجهة نظر» ويرفضون أي عبارة تحمل هذه الدلالة، وأقل ما في هذا السجل، حتى قبل الخطاب الأخير بسنوات، ما يبرر الدعوة للرحيل، بل ويجعلها ضرورة. فلقد أصبح أخيراً بإمكان «طرطور» ومهرج برتبة «كبير المفاوضين» أن ينتقد ويشتم عباس علناً على مواقفه غير القابلة للتبرير أو التفسير بأي منطق سياسي (حتى وإن كان تسجيل عريقات المسرب له علاقة بالتنافس على وراثة عباس وليس نقده حقاً عن قناعة. يبدو أن عريقات هذا قد صدق فعلاً أن ورود اسمه على بعض قوائم ما بعد عباس في بعض المقالات الغربية والصهيونية يؤكد أنه منافس جدي رغم الصورة الهزلية التي يحملها في الناس. ربما على عريقات أيضاً أن يرى اختصاصياً

تهدد الإرهاب في العالم العربي: كيف نواجهه؟

علي إبراهيم مطر *

«الإرهاب محاولة لإخضاع أو قسر السكان المدنيين أو حكومة ما، من طريق الاغتيال أو الخطف أو أعمال العنف، وذلك لتحقيق أهداف سياسية»

نعوم تشومسكي

منذ بدء «الربيع العربي» تضرب عالمنا العربي موجة من الإرهاب، وخاصة في سوريا والعراق حيث بدأ تنظيم «داعش» (الدولة الإسلامية في العراق والشام) يسعى إلى إقامة «دولته المزعومة»، ما يهدد منطقة الشرق الأوسط بأسرها، ويجعل الدول العربية في خطر على كافة المستويات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والأمنية. ولا سيما أن موجة الإرهاب هذه ترافقها موجة تكفيرية غير مسبوق، وإن لم تكن جديدة، ما يجعل الأعمال الإرهابية منطلقة من خلفيات عقائدية تكفيرية خطيرة جداً.

وما يزيد الوضع خطورة، أنه حتى الآن لم يجد المجتمع الدولي سبيلاً إلى حل هذه المعضلة، ولم تستطع الكثير من الدول العربية مواجهة هذا المد من الإرهاب التكفيري، وقد رأينا كيف

تمدد «داعش» في سوريا والعراق. وتكمن المشكلة الأساسية في مكافحة الإرهاب في منطقتنا، بالتعامل مع المجموعات الإرهابية بمعايير مزدوجة، بحيث إنه عندما راحت سوريا تواجه هذه الجماعات قامت العديد من الدول الغربية والعربية بالوقوف ضدها، بالإضافة إلى تبرير أعمال بعض الجماعات التابعة لتنظيم «القاعدة» التي تُعدّ خطيرة جداً، كـ«جبهة النصرة»، و«داعش».

لقد أصبح مصطلح «الإرهاب» من أكثر الاصطلاحات شيوعاً في العالم، وأصبح الإرهاب فعلاً كما جرى تعريفه يهدد السلم والأمن الدولي. وأصبح هناك ضرورة فعلية لوضع استراتيجية دولية لمواجهة بعد أن تم التسويق له كمصطلح من قبل الولايات المتحدة الأميركية، بعد أحداث 11 أيلول من أجل دخولها إلى الشرق الأوسط عبر إعلان الحرب على الإرهاب، وتالياً استخدامه كأحد أخطر الأساليب لتشويه صورة الإسلام عبر خلق تنظيمات إجرامية. إرهابية كتتنظيم «القاعدة»، علماً أن الإرهاب كمصطلح قديم العهد.

الإرهاب يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين

لقد عزّف مجلس الأمن الدولي الإرهاب بأنه «كل عمل جرمي ضد المدنيين بقصد التسبب بالوفاة أو بالجروح البليغة أو أخذ الرهائن من أجل إثارة الرعب بين الناس أو إكراه حكومة أو منظمة دولية للقيام بعمل ما أو الامتناع عنه، وكل الأعمال الأخرى التي تشكل إساءات ضمن نطاق المعاهدات الدولية المتعلقة بالإرهاب ووفقاً لتعريفها ولا يمكن تبريرها بأي اعتبار سياسي أو فلسفي أو إيديولوجي أو عرقي أو ديني». فإذا نظرنا إلى الإرهاب والأعمال العنيفة التي عرفتها المنطقة العربية في الآونة الأخيرة، نجد أنها الأخطر حيث زادت هذه العمليات وزادت أعداد الضحايا مع اتساع نطاق تلك العمليات وظهور أشكال جديدة مستخدمة مبتكرات التطور العلمي والتكنولوجي، وقد ارتقت الكثير من هذه الجرائم إلى جرائم ضد الإنسانية.

وحظرت الأمم المتحدة، في قراراتها الصادرة عن فروعها، الإرهاب واعتبرته مهدداً للسلم والأمن الدوليين. ففي عام 1994 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلاناً عالمياً لإزالة الإرهاب الدولي، وكذلك من خلال 12 معاهدة دولية ملزمة ورد ذكرها في القرار 1373 الصادر عام 2001 عن مجلس الأمن، منها معاهدة مونتريال 1971 ومعاهدة طوكيو 1963 ومعاهدة منع التعذيب ومعاهدة منع الإخفاء القسري وغيرها من المعاهدات.

وهناك أيضاً قرارات صادرة عن مجلس الأمن قبل عام 2001، منها قرار صادر عام 1992 في مسألة طائرة لوكربي وقرار صادر عام 1996 بحق السودان عندما اتهم بجيواة اسامة بن لادن.

وصدرت قرارات عن مجلس الأمن تحت الفصل السابع، وهي تعني المجتمع الدولي بأكمله ولا تعنى فقط بإرهاب لدى دولة واحدة، وذلك بعد أحداث 11 أيلول حيث صدر القرار

1373 الذي اعتبر أن «الإرهاب يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين»، وأنشئت لجنة دولية لمكافحة الإرهاب CTC: Counter Terrorism Commission. بعد ذلك صدر قرار مهم من مجلس الأمن، هو القرار 1540 عام 2004 الذي يتناول حظر الإرهاب النووي، وصدر القرار الثالث 1566 عام 2004 الذي أكد أن الإرهاب الدولي في كل أشكاله ومظاهره يشكل أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين Threat To Peace and Security، وهو عزّف الإرهاب بأنه: «كل عمل جرمي ضد المدنيين بقصد التسبب بالوفاة أو بالجروح البليغة أو أخذ الرهائن من أجل إثارة الرعب بين الناس أو إكراه حكومة»، ذكر في التعريف الأول أعلاه.

وكانت المحطة الثانية للجمعية العامة في مكافحة الإرهاب عام 2006 عندما أقرت الاستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب The UN Global Counter Terrorism Strategy. كذلك هناك العديد من المؤتمرات والانتقادات الإقليمية التي تؤكد هذه التعريفات. (محاضرات جامعية للدكتور شفيق المصري في الجامعة اللبنانية، وكذلك في الجامعة الإسلامية في لبنان).

وقد أصدر مجلس الأمن قراراً مهماً هو القرار 2133 في 27 كانون الثاني عام 2014 يعيد من خلاله تأكيد تنفيذ قراره 1373، ويشدد على العودة إلى المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، ويدعو الدول إلى منع الإرهابيين من الاستفادة من أموال الفدية نتيجة الخطف وأخذ الرهائن.

نوعان من الإرهاب

يجب التمييز بين نوعين من الإرهاب: المحلي والدولي. فالإرهاب المحلي يُعدّ جريمة تخضع للقانون الجنائي بحسب كل دولة، وبالتالي فإن هذه الجريمة ليست جريمة إرهابية ولا تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين وتخضع للتقادم الزمني Prescription المسقط للأحكام ولا علاقة لمجلس الأمن بها على الإطلاق، إلا

